كما سيأتي ولا يجوز تعليقه وفي كبير الزيادة عليه الف صالحه على اية
الى شهر وعلى ما يتبين انه لم يعطه الى شهر لا يصح لجهالة المحطوط لانه على
تقدير الاعطاء شعاية وعلى تقدير عدمه ثمانية اه وهذا يفيد
الاطلاق كذا في النهر قوله والابراء عن الدين اي يبطل بالشرط
الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط ويستثنى منه ما اذا علقه بموت
نفسه وكان المديون غير وارث لاخراجه من خرج كوصية فان
كان وارثا لا يصح وينبغي ان يكون موقوفا على الاجازة وما اذا
علقه بشرط كأن لان التعليق به تنجيز وما اذا كان الشرط شعاعا
واعلم ان الابراء يصح تقييده بالشرط ولعل هو تعليقا ويتفرع عليه
ما يأتي في الصلح لو كان له عليه الف فقال اذا اعد نصفها علي انك
بريء من الفضل فتعلل بين وليس منه اذا او ان او متى اديت
الخ كما قرره في البحر والنهر قوله فلا يجوز تعليقه بالشرط هو احد قولين
وفي رواية السرخسي يجوز قال في البحر وعندي ان كونه يبطل بالشرط
الفاسد خطأ وانه يجب ان يذكر في القسم الثاني لانه انما يبطل به
ما كان من باب التمليك والاسقاط ليس منه وهذا هو الحق اه اقول
وما مر من الاصل الثاني يفيد ما قاله السرخسي كذا في النهر قوله و
الاعتكاف الخ قال في النهر هذا ينافي ما مر في الاعتكاف من صحة
تعليق النذر به بل في الخانية ما يفيد الاجماع عليه وساق
عبارتها ثم قال نقلا عن البحر قال في جامع الفصولين ما جاز
تعليقه بالشرط لا يبطل بالشرط الفاسد وهذا الموضع الثالث مما
اخطأ فيه في بيان ما لا يصح تعليقه بالشرط وذكر كلاما كثيرا عن

البحر يشتمل على التشنيع على من مشى على هذا المنوال ثم قال وعلى كل
تقدير فالتأدب مع سادتنا الاعلام وحسن الظن بهم واجب بلا
كلام والحق ان كلامهم محمول على رواية في الاعتكاف وان كانت
الاخرى هي المعتمد عليها الا ان الاكثر ومن اراد الاطلاع على ما ذكرته فليراجع اليه قوله والمزارعة اي مما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح
تعليقه بدا لو اذا كان شرطا لا نفع فيه لاحدهما كما اذا شرطا ان
لا يسقي احدهما حصته فلا تفسد اما اذا كان فيه نفع كما اذا اعتملها
على ان يكون الحصاد او الدياس على احدهما فتفسد ولو ابطل الشرط
المفسد فان كان في صلب العقد لا ينقلب جائزا والا عاد جائزا كذا
في البحر عن كبير الزيادة قوله لانها اجارة قال الشارح لان من يجيز
المزارعة والمعاملة لم يجزها الا على اعتبار الاجارة فيكون ان سماه
مال بعمال فيفسد ان بالشروط الفاسدة قوله بخلاف ما اذا علقه
بموته او بمجيء الوقت الخ صورته كما قال ابن الشلبي فيما عن قاضي
خان رجل قال اشهدوا ان لفلان علي الف درهم ان مت علي
الف درهم عاش او مات وكذا لو قال علي الف درهم اذا جاء رأس
الشهر او اذا افطر الناس كان ذلك اقرارا ودعوى الاجل باطل الا
ان يثبت الاجل بالبينة او باقرار الطالب وساتي في الاقرار قوله
وكوقف بان قال الخ قال في البحر ولم يذكر المعيني صورة بطلانه بالشرط
الفاسد وصورته كما في الاسعاف وقفها على ان له اصلها او على
ان لا يزول ملكه عنها او على ان يبيع اصلها ويتصدق بثمنها كان
كموقف باطلا اه قوله وهذا عند ابي يوسف قال في البحر وسكت

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)